

## ما هي النقود؟

بدونها، لا يمكن أن تعمل الاقتصادات العصرية

إيرينا أسموندسون وسيدا أونز



## النقود

قد تجعل العالم يدور، كما تقول الأغنية. والأغلب أن معظم الناس في العالم قد تداولوا النقود، وكثير منهم فعل ذلك بصفة يومية. ولكن برغم أن النقود مألوفة، فإن قليلين فقط هم الذين يعرفون على الأغلب ماهيتها أو طريقة عملها. وباختصار، النقود هي أي شيء يمكن أن يكون:

- مخزناً للقيمة، وهو ما يعني أن الأشخاص تستطيع ادخاره واستخدامه فيما بعد — تمهيد مشترياتهم على مدى الوقت؛ أو
- وحدة حساب، أي أنها تشكل أساساً مشتركاً للأسعار؛ أو
- وسيط مبادلة، أي وسيلة يستخدمها الأشخاص للشراء والبيع من بعضهم البعض.

ولعل أسهل طريقة للتفكير في دور النقود هو تأمل ما سيتغير لو لم تكن موجودة.

فلو لم تكن هناك نقود، لكننا قد اختزلنا إلى اقتصاد مقايضة. وسيتعين أن نبادل كل بند نريد شراءه بشيء نستطيع تقديمه في المقابل. وعلى سبيل المثال، لو كان هناك شخص متخصص في إصلاح السيارات ويحتاج إلى مبادلة خدماته بطعام فيسيلزمه العثور على مزارع لديه سيارة معطلة. ولكن ماذا تكون الحال لو لم يكن لدى المزارع شيء بحاجة إلى إصلاح؟ أو ماذا تكون الحال إذا كان كل ما يستطيع المزارع تقديمه إلى الميكانيكي عدداً من البيض أكبر من العدد الذي يستطيع الميكانيكي استهلاكه بطريقة معقولة؟ ونتيجة لضرورة العثور على أشخاص معينين للمبادلة يكون التخصص مسألة صعبة للغاية. ويمكن أن يتصور الناس جوعاً قبل أن يتمكنوا من العثور على الشخص المناسب للتقايض.

ولكن مع وجود النقود، لا تكون هناك حاجة إلى العثور على شخص معين. ويكون كل ما نحتاج إليه سوقاً نبيع فيه سلعتنا أو خدماتنا.



وفي تلك السوق، لا نقايض سلعة بأخرى. بل نبادل سلعتنا أو خدماتنا بوسيط مبادلة مشترك — أي النقود. ويمكننا بعد ذلك استخدام تلك النقود لشراء ما نحتاج إليه من الآخرين، الذي يقبلون أيضاً نفس وسيط المبادلة. ومع تزايد تخصص الأشخاص، يكون من الأسهل إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعاملات، ومن ثم زيادة الطلب على النقود.

### أنواع كثيرة من النقود

يمكن أن نقول بعبارة أخرى إن النقود هي شيء يحتفظ بقيمته بمرور الوقت، ويمكن أن يُترجم بسهولة إلى أسعار، ويكون مقبولاً على نطاق واسع. وقد استخدمت أشياءً مختلفة كثيرة كنقود على مدى الأعوام — ومن بينها، الأصداف البحرية، والشعير، وحبات الفلفل، والذهب، والفضة.

وفي بادئ الأمر، كانت قيمة النقود مرتبطة باستخداماتها البديلة، وبوجود تكاليف إحلال. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يأكل المرء شعيراً أو يستخدم حبات الفلفل لإضافة نكهة إلى طعامه. وتمثل القيمة التي تولى لهذا النوع من الاستهلاك أساساً للقيمة. ويمكن أن يقوم أي شخص بزراعة المزيد، ولكن ذلك يستغرق وقتاً، ومن ثم فإننا استهلك الشعير تناقص معروض النقود.

وفي المقابل، ربما يريد عدد كبير من الأشخاص الفراولة ويرضون بمبادلة سلعتهم بها، إلا أن حصيلتهم من النقود تكون قليلة لأن الفراولة تعطب بسرعة. ومن الصعب تخزينها لاستخدامها في الشهر التالي، دع عنك السنة التالية، ومن شبه المستحيل استخدامها في المبادلة مع أشخاص بعيدين. وهناك أيضاً مشكلة قابلية القسمة — فليس كل ذي قيمة تسهل قسمته، كما أن وضع معيار موحد لكل وحدة مسألة خادعة: وعلى سبيل المثال، ليس من السهل تحديد قيمة سلة من الفراولة قياساً ببنود أخرى ولا الحفاظ على ثباتها. ولا يقتصر الأمر على أن الفراولة تضعف حصيلة النقود، بل إن تلك هي حال معظم الأشياء.

ولكن بدأ أن المعادن النفيسة تلبى الاحتياجات الثلاثة: فهي وحدة حساب مستقرة، ومخزن يدوم للقيمة، ووسيط مبادلة ميسور. وهناك صعوبة في الحصول عليها، وهناك معروض محدود منها في العالم. وهي تدوم عبر الأزمان. ويسهل تجزئتها إلى عملات موحدة ولا تفقد قيمتها عندما تقسم إلى وحدات أصغر. وإجمالاً، فإن ديمومة المعادن النفيسة ومحدودية المعروض منها وارتفاع تكاليف إحلالها وسهولة حملها جعلتها أكثر جاذبية كنقود من أي سلع أخرى.

وحتى الآونة الأخيرة نسبياً، كان الذهب والفضة يمثلان العملة الرئيسية التي يستخدمها الأشخاص. إلا أن الذهب والفضة ثقيلان ووجد الناس بمرور الوقت أنه من الأسير عليهم، بدلاً من حمل المعدن الفعلي في كل مكان يذهبون إليه ومبادلته بالسلع، أن يودعوا المعدنين النفيسين في البنوك ويقوموا بالشراء والبيع باستخدام ورقة تفيد ملكيتهم لودائع الذهب أو الفضة. وكان بإمكان من يرغب أن يذهب إلى البنك ويحصل على المعدن النفيس الذي يدعم الورقة. وفي نهاية المطاف، جرى فصل المطالبة الورقية على المعدن النفيس من المعدن. وعندما كسرت هذه الصلة، ولدت نقود الثقة. ومن الناحية المادية لا توجد لنقود الثقة قيمة، إلا أن قيمتها تنحصر في أن بلداً ما وافق

## تصنيع النقود

تتسم نقود الثقة بكفاءة استخدام أكبر من المعادن الأخرى. ولا تعتمد تعديلات المعروض منها على مقدار المعادن النفيسة الموجودة. إلا أن ذلك يزيد من تعقيدها: فتحديدا لأنه توجد كمية محددة من المعادن النفيسة، يكون هناك حد لمقدار الأوراق النقدية التي يمكن استخدامها. وإذا لم يكن هناك ذهب أو فضة لدعم النقود، كيف تعرف الحكومات كمية الأوراق النقدية التي ينبغي أن تطبعها. وهذا يوصلنا إلى المعضلات التي تواجهها الحكومات. فمن ناحية، توجد إغراءات دائمة أمام السلطات لإصدار نقود، لأن الحكومات تستطيع استخدامها لشراء المزيد من السلع والخدمات وتعيين عدد أكبر من الأشخاص ودفع مزيد من الأجور وزيادة شعبيتها. ومن ناحية أخرى، فإن طبع مقادير زائدة من النقود يبدأ في رفع الأسعار. وإذا بدأ الأشخاص يعتقدون أن الأسعار ستواصل الارتفاع، فقد يزيدون أسعار سلعهم هم أنفسهم حتى بوتيرة أسرع. وما لم تتدخل الحكومة لكبح هذه التوقعات، فستتناقص الثقة في النقود، وقد ينتهي الأمر بأن تفقد قيمتها. وذلك هو ما يحدث في التضخم الشديد. ولتبيد هذا الإغراء بطباعة النقود بداع وبدون داع، قامت معظم البلدان اليوم بتفويض مهمة تقرير مقدار ما ينبغي طباعته من نقود إلى بنوك مركزية مستقلة، مكلفة بأن تفعل ذلك على أساس تقييمها لاحتياجات الاقتصاد ولا تقوم بتحويل أموال إلى الحكومة لتمويل إنفاقها (راجع مقال «ما هي السياسة النقدية؟» في عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية). وعبارة «طباعة النقود» هي في جزء منها تسمية خاطئة. فمعظم النقود الموجودة الآن هي في صورة ودائع مصرفية وليست عملات ورقية (راجع الإطار).

## الاعتقاد يمكن أن يزوي

شهدت البلدان التي تسير في طريق التضخم المرتفع بنفسها كيف تعتمد قيمة النقود بالأساس على الأشخاص الذين يعتقدون فيها. ففي الثمانينات، أخذ الناس في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين والبرازيل، يفقدون ثقتهم في العملة تدريجيا، لأن التضخم كان ينتقص قيمتها بسرعة كبيرة. وبدأوا يستخدمون عملة أكثر استقرارا، هي الدولار الأمريكي، كعملة بحكم الواقع. وتسمى هذه الظاهرة الدولار غير الرسمية، أو الدولار بحكم الواقع. وتفقد الحكومة في هذه الحالة احتكارها لإصدار النقود — ويمكن أن يكون الرجوع عن الدولار صعبا للغاية.

وتسلط بعض السياسات التي استخدمتها الحكومات لاستعادة الثقة في عملتها الضوء بطريقة جميلة على الجانب «الإيماني» المتعلق بعمل النقود. ففي تركيا، على سبيل المثال، أعادت الحكومة أساس عملتها، الليرة، بحذف ستة أصفار منها في عام ٢٠٠٥. وأصبح مليون ليرة بين عشية وضحاها ليرة واحدة. وفي المقابل، استحدثت البرازيل عملة جديدة في عام ١٩٩٤، الريال البرازيلي (وفي الواقع، استحدثت البرازيل عددا من العملات الجديدة بمرور الوقت). وفي كلا البلدين، مضى المواطنون قدما، مبينين أنه ما دام الجميع يقبلون أن تكون فئة مختلفة أو عملة جديدة هي العرف، فستكون ببساطة هي العرف. ومثلها في ذلك مثل نقود الثقة. إذا قبل الناس فكرة أنها نقود، فإنها تصبح نقودا. ■

إيرينا أسموندسون وسيدا أونر اقتصاديتان في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2000, Monetary and Financial Statistics Manual (Washington).

بشكل جماعي على إسناد قيمة لها. وباختصار، تعمل النقود لأن الناس تعتقد أنها ستعمل. ومع تطور وسائل التبادل، تطورت مصادره — من أشخاص في مقايضة، إلى شكل من أشكال القبول الجماعي عندما كانت النقود شعيرا أو أصدافا، إلى حكومات في العصور الأحدث.

ورغم أن استخدام عملات معدنية أو ورقية موحدة جعل من الأيسر تحديد أسعار السلع والخدمات، فقد أسهم مقدار ما هو موجود من نقود في النظام أيضا بدور مهم في تحديد الأسعار. وعلى سبيل المثال، يجد مزارع القمح سببين على الأقل للاحتفاظ بالنقود: استخدامها في المعاملات (دفع نقدية مقدما) وكهامش أمان يقيه من احتياجات المستقبل (الادخار التحوطي). ولنفرض أن الشتاء قادم وأن المزارع يريد زيادة حصيلته النقدية تحسبا لنفقات مستقبلية. وإذا كان المزارع يجد صعوبة كبيرة في العثور على أشخاص ذوي نقود يريدون شراء

## باختصار، تعمل النقود لأن الناس تعتقد أنها ستعمل.

القمح، فربما يضطر إلى قبول عدد أقل من العملات المعدنية أو النقدية في مبادلة الحبوب. والنتيجة هي أن سعر القمح ينخفض لأن المعروض من النقود أقل من اللازم. وربما يكون أحد أسباب ذلك هو فقط أنه لا يوجد ذهب كاف لصك نقود جديدة. وعندما تنخفض الأسعار ككل، يسمى ذلك انكماشًا. وفي المقابل، إذا كان مقدار النقود المتداولة أكبر مع استمرار ثبات مستوى الطلب على السلع، تنخفض قيمة النقود. وهذا هو التضخم — عندما يتطلب الحصول على نفس مقادير السلع والخدمات قدرا أكبر من النقود (انظر مقال «ما هو التضخم؟» في عدد مارس ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). ويمكن أن يكون الحفاظ على التوازن بين الطلب على النقود والمعروض منها مسألة خادعة.

## كيف تقاس النقود

في الإحصاءات الرسمية، يقاس مقدار النقد في الاقتصاد عموما من خلال ما يسمى «النقود بمعناها الواسع»، التي تشمل كل شيء يمثل مخزنا للقيمة والسيولة. وتشير السيولة إلى المدى الذي يمكن عنده بيع أصول مالية بقيمة قريبة من قيمتها السوقية الكاملة في وقت قصير. أي، أنه يمكن تحويل هذه الأصول المالية بسهولة إلى شكل آخر من أشكال النقود، مثل النقدية. ورغم أن جميع البلدان تدرج العملة والودائع القابلة للنقل (النقود بمعناها الضيق) في النقود بمعناها الواسع، فإن هناك عناصر أخرى يمكن أن تمثل مخزنا للقيمة والسيولة على نحو يكفي لعددها ضمن النقود بمعناها الواسع. ومن بين الأشياء التي يقول صندوق النقد الدولي (2000) إنه يمكن عددها في النقود بمعناها الواسع ما يلي:

العملات الوطنية (تصدرها عموما الحكومة المركزية).

الودائع القابلة للنقل، التي تتضمن ودائع تحت الطلب (قابلة للنقل بشيك أو حوالة مصرفية): والشيكات المصرفية (إذا استخدمت كوسيط للمبادلة): والشيكات السياحية (إذا استخدمت للمعاملات التي تجرى مع مقيمين): وودائع أخرى شائعة الاستخدام لأداء مدفوعات (مثل بعض الودائع بالعملة الأجنبية)

الودائع الأخرى، مثل الودائع الادخارية غير القابلة للنقل، والودائع لأجل (الأموال التي تترك وديعة لفترة زمنية محددة)، أو اتفاقات إعادة الشراء (التي يقوم بمقتضاها أحد الأطراف ببيع ورقة مالية والموافقة على شرائها مرة أخرى بسعر محدد).

الأوراق المالية عدا الأسهم، مثل شهادات الإيداع والأوراق التجارية (التي تكون بالأساس سند مديونية لشركة) القابلة للتداول.